



الرقم
التاريخ
المرفقات

اتفاقية تعاون بين

الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة

والهيئة العليا للسياحة

حول تطبيق توصيات الاستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره

المتعلقة بالبيئة

المقدمة:

تعميقاً لمبدأ التعاون القائم بين القطاعات الحكومية، وتفعيلاً لمنهج الشراكة، وإيماناً بأهمية البيئة والسياحة وأثرهما المباشر على التنمية الوطنية الشاملة، وتمشياً مع المادة (٣٢) من النظام الأساسي للحكم التي تنص على الآتي:

" تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها و منع التلوث عنها "

ومن منطلق المسؤوليات المشتركة بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والهيئة العليا للسياحة في تحقيق توجهات الدولة في دعم قطاع السياحة مع المحافظة على البيئة و مواردها الطبيعية و حمايتها و تطويرها و الحد من تلوثها وكذلك تطبيق توصيات الاستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره.

ورغبة من الطرفين في العمل من منظور وطني يقوم على التنسيق المشترك في المواضيع المتعلقة بالبيئة والسياحة باعتبارهما مطلبان ملحان ولا يمكن إغفالهما بحيث يتطلب وضع الخطط والبرامج العملية المشتركة بينهما في إطار المهام و المسؤوليات المناطة بهما وذلك ضمن الإمكانيات المتوفرة لديهما، أخذين بعين الاعتبار أهداف النظام العام للبيئة ولوائحه والمقاييس البيئية السارية في المملكة وتنظيم الهيئة العليا للسياحة واختصاصاتها الصادر بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢هـ المتضمن أن غرض الهيئة الأساسي هو " الاهتمام بالسياحة في المملكة، وتمييزها، وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه باعتبار رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني ".

48



الرقم
التاريخ
المرفقات

وإدراكاً منهما لأهداف التنمية المستدامة وللبعد البيئي في قضايا السياحة والحاجة إلى إيجاد الحلول الدائمة والمجدية اقتصادياً واجتماعياً تحقيقاً إلى سياحة مستدامة.

فقد أتفق الطرفان على ما يلي:

أولاً : تتمثل أوجه التعاون بين الطرفين وفقاً لهذه الاتفاقية على المجالات التالية ولا تقتصر عليها:

1. التعاون في مجال دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية.
2. التعاون في مراقبة الجوانب البيئية في المناطق السياحية.
3. التعاون من أجل تطوير برامج السياحة و البيئة.
4. المشاركة في تقييم أثر السياحة على البيئة.
5. المشاركة في جهود الهيئة ودعمها في تحديد المناطق السياحية المناسبة بيئياً والمحافظة عليها.
6. المشاركة في تقدير الطاقة الاستيعابية في المناطق السياحية.
7. التنسيق عند إصدار تراخيص الموافقة البيئية للمشاريع القريبة من المناطق السياحية.
8. التنسيق في تطوير المقاييس البيئية في المناطق السياحية.
9. التنسيق في إعداد التقارير الوصفية للحالة البيئية في المناطق السياحية.
10. إجراء الدراسات والأبحاث المشتركة ذات العلاقة بمجالات السياحة و البيئة.
11. تبادل المعلومات والخبرات فيما يخدم اختصاصات ومسئوليات الطرفين.
12. أية مواضيع أخرى – يتفق عليها الطرفان – تخضع لأحكام هذه الاتفاقية.

ثانياً : يمكن للطرفين – حسب ما يريانه مناسباً – الاتفاق لاحقاً على إحالة أي مواضيع أو مسائل أخرى ذات علاقة بالبيئة والسياحة معاً إلى فريق عمل مشترك ليتم التعامل معها وفقاً لاتفاقية التعاون.

ثالثاً : يتم التنفيذ في حالة إقترح أي نشاط أو مشروع للتعاون من أحد الطرفين برضا الطرفين وبعد اتفاق خاص يتعلق بالنشاط أو المشروع المراد القيام به.



الرقم
التاريخ
المرفقات

رابعاً: يقوم الطرفان بتشكيل فريق عمل مشترك من الرئاسة والهيئة لتفعيل التعاون بين الجهازين حسب التصور الوارد بهذه الاتفاقية. ويمكن لفريق العمل الاستعانة بممثلي جهات أخرى وخبرات متخصصة إذا تطلب الأمر، كما يحق لفريق العمل تشكيل فرق عمل فرعية حسب الحاجة للتعامل مع أي مواضيع تفصيلية محددة.

خامساً: يعد فريق العمل خطة عمل مفصلة فيما يختص بكل موضوع من الموضوعات ذات الصلة بما يضمن التنفيذ الفعال لها في الوقت المناسب، وتقديم تقارير موحدة عن تقدم العمل للموقعين على هذه الاتفاقية، على أن تبين خطة العمل التي يعدها فريق العمل الجهات الأخرى والفرق الفرعية التي يتطلبها العمل.

سادساً: النفاذ والتعديل

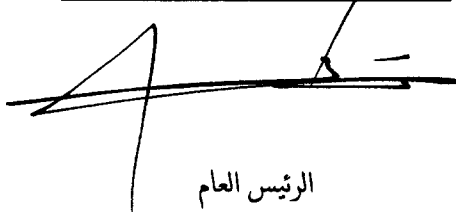
١- يسري العمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها من قبل الطرفين.

٢- يجوز مراجعة هذه الاتفاقية بغرض التعديل بموافقة الطرفين.

٣- يسري مفعول هذه الاتفاقية بشكل مستمر ما لم يطلب أحد طرفيها إنهائها. وفي هذه الحالة تصبح الاتفاقية بجميع بنودها منتهية بعد ستة أشهر من تاريخ المخاطبة.

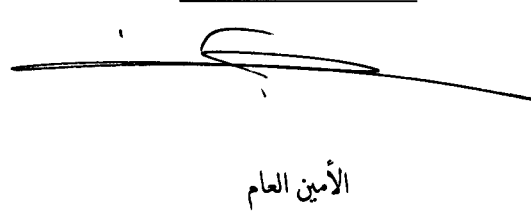
حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية يعطى كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها. وقد تم التوقيع في يوم السبت ٢٠/١/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٠م.

عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة


الرئيس العام

عن الهيئة العليا للسياحة

عن الهيئة العليا للسياحة


الأمين العام